العدد 13A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية ايار 2026
No. 13A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

# العقلانية الاجتهادية وتجديد اصول الفقه في الفكر الاصولي الامامي : قراءة نقدية في مشروع السيد محمد باقر الصدر

م.م. مرتضى جعفر شاكر السوداني
جامعة ميسان/ كلية التربية

**الملخص**

تناول البحث موضوع العقلانية الاجتهادية وتجديد أصول الفقه في الفكر الأصولي الإمامي من خلال دراسة نقدية لمشروع السيد محمد باقر الصدر، بوصفه أحد أبرز المشاريع التجديدية في الفكر الإسلامي المعاصر. وقد انطلق البحث من إشكالية رئيسة تمثلت في الكشف عن مدى نجاح الشهيد الصدر في إعادة بناء المنهج الاجتهادي الإمامي على أسس معرفية ومنهجية حديثة، مع الحفاظ على المرجعية التراثية للنظام الأصولي الإمامي. وهدفت الدراسة إلى بيان مفهوم العقلانية الاجتهادية عند الصدر، وتحليل الأسس المعرفية والمنهجية التي قام عليها مشروعه الأصولي، والكشف عن مظاهر التجديد في مباحث الحجية والأصول العملية والسيرة العقلائية، فضلاً عن تقويم حدود هذا التجديد وإشكالاته النقدية. واعتمد البحث على المنهج التحليلي والوصفي والنقدي، مع الاستفادة من المنهج المقارن عند الحاجة، وذلك من خلال تحليل النصوص الأصولية والفلسفية للشهيد الصدر، ولا سيما كتابي الأسس المنطقية للاستقراء ودروس في علم الأصول. وقد توصّل البحث إلى أن مشروع الصدر لم يكن مجرد تطوير شكلي لعلم الأصول، بل مثّل محاولة معرفية متكاملة لإعادة تنظيم العقل الاجتهادي الإمامي في ضوء المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال وفلسفة العلم الحديثة. كما أظهر البحث أن الصدر نجح في تعميق البعد العقلي والتحليلي داخل الفكر الأصولي، مع بقائه ملتزماً بالإطار المرجعي للتراث الإمامي. وبيّنت الدراسة أن المشروع الصدري، رغم ما واجهه من إشكالات تتعلق بحدود توظيف المنهج الاحتمالي وصعوبة التلقي المؤسسي لبعض أبعاده الفلسفية، أسهم بصورة واضحة في تطوير الفكر الأصولي المعاصر وفتح آفاق جديدة أمام الدراسات الاجتهادية الحديثة. وأوصى البحث بضرورة توسيع الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالبنية المعرفية للمشروع الصدري، وإعادة قراءة التراث الأصولي الإمامي في ضوء المناهج التحليلية الحديثة.

**الكلمات المفتاحية**: العقلانية الاجتهادية، محمد باقر الصدر، أصول الفقه الإمامي، المنطق الاستقرائي.

# Independent Reasoning (ʿ*Aqlāniyyah Ijtihādiyyah*) and the Renewal of the Principles of Jurisprudence in Imami Jurisprudential Thought: A Critical Reading of Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr's Project

**M.Sc. Murtadha Ja'far Shaker Al-Suwaidan**
University of Maysan / College of Education

## Abstract

This study addressed the topic of ijtihād-based rationality and the renewal of the principles of jurisprudence in Imami legal theory through a critical examination of the project of Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr, who is regarded as one of the most prominent renewalist thinkers in contemporary Islamic thought. The study was based on a central problem represented in investigating the extent to which al-Sadr succeeded in reconstructing the Imami ijtihād methodology upon modern epistemological and methodological foundations while preserving the traditional reference framework of the Imami legal-theoretical system. The study aimed to clarify the concept of ijtihād-based rationality in al-Sadr's thought, analyze the epistemological and methodological foundations upon which his legal-theoretical project was established, identify the manifestations of renewal in the discussions of authority (ḥujjiyyah), practical principles, and rational conduct (al-sīrah al-ʿuqalāʾiyyah), in addition to evaluating the limits of this

renewal and its critical problematic aspects. The study adopted the analytical, descriptive, and critical approaches, while benefiting from the comparative method whenever necessary, through analyzing al-Sadr's legal-theoretical and philosophical writings, particularly The Logical Foundations of Induction and Lessons in the Science of Legal Theory. The study concluded that al-Sadr's project was not merely a formal development of legal theory, but rather represented an integrated epistemological attempt to reorganize the Imami ijtihād-based intellect in light of inductive logic, probability theory, and the philosophy of modern science. The study also demonstrated that al-Sadr succeeded in deepening the rational and analytical dimensions within legal-theoretical thought while remaining committed to the traditional reference framework of the Imami heritage. Furthermore, the study showed that despite the challenges faced by al-Sadr's project—particularly regarding the limits of employing probabilistic methodology and the institutional difficulty in receiving some of its philosophical dimensions—it significantly contributed to the development of contemporary legal-theoretical thought and opened new horizons for modern ijtihād studies. The study recommended expanding academic research related to the epistemological structure of al-Sadr's project and rereading the Imami legal-theoretical heritage in light of modern analytical methodologies.

**Keywords**:Ijtihād-Based Rationality, Muhammad Baqir al-Sadr, Imami Legal Theory, Inductive Logic.

**1- المقدمة**

شهد الفكر الأصولي الإمامي المعاصر تحولات معرفية ومنهجية مهمة ارتبطت بمحاولات تطوير أدوات الاجتهاد وإعادة بناء مناهج الاستنباط بما ينسجم مع المتغيرات الفكرية الحديثة. ويُعدّ السيد محمد باقر الصدر من أبرز المفكرين الذين سعوا إلى تجديد علم أصول الفقه عبر إعادة تنظيم مباحثه وتأسيسه على رؤية عقلية وتحليلية جديدة، تجمع بين أصالة التراث الأصولي الإمامي والاستفادة من منجزات المنطق الحديث وفلسفة العلم (الصدر، 1971، ص5). وقد انطلق الشهيد الصدر من قناعة مفادها أن أزمة الفكر الأصولي لا تكمن في نقص القواعد الفقهية، بل في طبيعة المنهج المنتج للمعرفة وآليات اشتغال العقل الاجتهادي؛ لذلك اتجه إلى إعادة تفسير العلاقة بين اليقين والاحتمال، ونقد البنية الأرسطية التقليدية للاستدلال، وهو ما ظهر بوضوح في كتابه الأسس المنطقية للاستقراء، حيث حاول تقديم تفسير منطقي جديد للمعرفة الاستقرائية قائم على الاحتمال والتراكم المعرفي (الصدر، 1971، ص7). وفي الجانب التطبيقي، تجلّى هذا المشروع في كتاب دروس في علم الأصول (الحلقات)، الذي أعاد فيه الصدر بناء علم الأصول وفق منهج تحليلي جديد يعتمد على الدقة الاصطلاحية، والترابط المنهجي بين المسائل، والتدرج العلمي في عرض الأفكار الأصولية، بما يكشف عن محاولة واعية لتأسيس عقلية اجتهادية حديثة تتجاوز الأسلوب المدرسي التقليدي (الصدر، 2006، ص19).

وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتحليل العقلانية الاجتهادية في مشروع الشهيد الصدر، والكشف عن الأسس المعرفية والمنهجية التي قام عليها مشروعه الأصولي، وبيان مدى نجاحه في تحقيق تجديد حقيقي داخل الفكر الأصولي الإمامي المعاصر.

**2- مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في أن علم أصول الفقه الإمامي، على الرغم من التطورات التي شهدها عبر مراحله التاريخية المختلفة، ظل في كثير من مباحثه محكوماً بالبنية التقليدية للاستدلال الأصولي القائمة على

الصياغات المدرسية الموروثة وآليات التفكير الأرسطي الكلاسيكي، الأمر الذي أوجد إشكاليات تتعلق بقدرة هذا العلم على مواكبة التحولات المعرفية والمنهجية الحديثة. وقد برز مشروع السيد محمد باقر الصدر بوصفه محاولة فكرية ومنهجية لإعادة بناء العقل الاجتهادي الإمامي على أسس عقلية وتحليلية جديدة، تستفيد من المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال وفلسفة العلم الحديثة، مع المحافظة في الوقت نفسه على المرجعية النصية والتراثية للنظام الأصولي الإمامي. غير أن هذا المشروع يثير عدداً من التساؤلات والإشكاليات العلمية المتعلقة بطبيعة التجديد الذي قدمه الصدر، وحدود نجاحه في تجاوز البنية التقليدية لعلم الأصول، ومدى قدرته على تأسيس عقلانية اجتهادية حديثة تمثل تحولاً حقيقياً في منهج الاستنباط، لا مجرد إعادة صياغة للمباحث الأصولية التقليدية. ومن هنا تنطلق مشكلة البحث للكشف عن حقيقة المشروع الأصولي الصدري، وتحليل أسسه المعرفية والمنهجية، وبيان مدى فاعليته في إحداث تجديد حقيقي داخل الفكر الأصولي الإمامي المعاصر.

**3- أهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله مشروع السيد محمد باقر الصدر بوصفه أحد أبرز المشاريع التجديدية في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر، لما تميز به من محاولة لإعادة بناء المنهج الاجتهادي على أسس عقلية ومعرفية حديثة. كما تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن البعد الفلسفي والمنهجي في الفكر الأصولي عند الصدر، وبيان أثر المنطق الاستقرائي وفلسفة العلم في تطوير آليات الاستنباط الأصولي. ويسهم البحث كذلك في توضيح طبيعة التحول الذي أحدثه الصدر في تنظيم مباحث علم الأصول وتحليلها، فضلاً عن تقديم قراءة نقدية متوازنة تكشف حدود التجديد وأثره في تطور الفكر الأصولي الإمامي المعاصر.

**4- أهداف البحث**

يسعى هذا البحث إلى بيان مفهوم العقلانية الاجتهادية عند السيد محمد باقر الصدر، والكشف عن الأسس المعرفية والمنهجية التي قام عليها مشروعه الأصولي، مع توضيح أبرز مظاهر التجديد التي أحدثها في علم أصول الفقه الإمامي. كما يهدف البحث إلى دراسة أثر المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال في بناء رؤيته الاجتهادية، وتقويم مدى نجاح مشروعه في تطوير العقل الأصولي الإمامي وإحداث تحول منهجي داخل الفكر الأصولي المعاصر، فضلاً عن بيان أثر هذا المشروع في الدراسات الأصولية الحديثة.

**5- أسئلة البحث**

السؤال الرئيس:

إلى أي مدى استطاع السيد محمد باقر الصدر أن يؤسس عقلانية اجتهادية تجديدية أسهمت في إعادة بناء علم أصول الفقه الإمامي وتطوير مناهج الاستنباط الأصولي؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما الأسس المعرفية والمنهجية التي قامت عليها العقلانية الاجتهادية في مشروع السيد محمد باقر الصدر؟
٢. كيف تجلت مظاهر التجديد الأصولي في مشروع الشهيد الصدر، ولا سيما في إعادة تنظيم مباحث علم الأصول وتطوير أدوات الاستدلال؟
٣. ما حدود التجديد الذي حققه المشروع الأصولي الصدري، ومدى تأثيره في تطور الفكر الأصولي الإمامي المعاصر؟

**6- فرضيات البحث**

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن السيد محمد باقر الصدر قد أسس مشروعاً عقلانياً تجديدياً أسهم في إعادة بناء المنهج الاجتهادي الإمامي على أسس معرفية ومنهجية حديثة، مع المحافظة على الإطار التراثي لعلم أصول الفقه الإمامي.

**الفرضيات الفرعية:**

١. اعتمد مشروع الشهيد الصدر على أسس معرفية ومنهجية حديثة، تمثلت في توظيف المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال والتحليل العقلي في بناء الرؤية الأصولية.

٢. لم يقتصر تجديد الشهيد الصدر على الجانب التعليمي أو الشكلي لعلم الأصول، بل امتد ليشمل إعادة تنظيم البنية المنهجية للاستدلال الأصولي وتطوير أدواته المعرفية.
٣. أسهم المشروع الأصولي الصدري في إحداث تحول نوعي داخل الفكر الأصولي الإمامي المعاصر، من خلال تطوير مفهوم الحجية والاستدلال مع الحفاظ على المرجعية التراثية للنظام الأصولي الإمامي.

**7- الدراسات السابقة**

**زكي الميلاد، السيد محمد باقر الصدر والتجديد الفكري والأصولي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2004.**

تناولت الدراسة البعد التجديدي في مشروع الشهيد الصدر، وركّزت على دوره في تطوير الفكر الإسلامي المعاصر، مع الإشارة إلى تجديده في علم الأصول ومناهج التفكير الإسلامي. وتمتاز الدراسة بإبرازها الطابع الحضاري للمشروع الصدري، إلا أنها لم تتوسع بصورة كافية في تحليل البنية المنهجية الداخلية للعقل الأصولي عند الصدر.

**شبلي ملاط، تجديد الفقه الإسلامي: محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم، بيروت: دار النهار للنشر، 1993.**

ركزت الدراسة على البعد الحركي والفكري لمشروع الصدر، وربطت بين رؤيته الفقهية والواقع السياسي والاجتماعي المعاصر. كما أشارت إلى أثره في تطوير الفكر الشيعي الحديث. غير أن الدراسة اتجهت إلى البعد الفكري العام أكثر من تركيزها على التحليل الأصولي التفصيلي.

**محمد عبد الجبار، «المدرسة الأصولية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر»، مجلة نصوص معاصرة، العدد 12، بيروت، 2008.**

عالجت الدراسة الخصائص المنهجية للمدرسة الأصولية الصدرية، وبيّنت مظاهر التجديد في طريقة عرض مباحث الأصول وتحليلها، مع التركيز على مفهوم الحجية والأصول العملية. وتمثل هذه الدراسة منطلقاً مهماً لفهم البناء الداخلي للمشروع الأصولي الصدري، لكنها لم تتناول بصورة معمقة الخلفية الإبستمولوجية المرتبطة بالمنطق الاستقرائي.

**8- منهج البحث**

يعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة النصوص الأصولية والفلسفية عند السيد محمد باقر الصدر للكشف عن بنيتها المعرفية والمنهجية، إلى جانب المنهج الوصفي في عرض مفاهيم مشروعه الأصولي ومباحثه الرئيسة، فضلاً عن المنهج النقدي لتقويم مدى نجاحه في تحقيق التجديد داخل علم أصول الفقه الإمامي، مع الاستفادة من المنهج المقارن عند الحاجة من خلال مقارنة الرؤية الصدرية ببعض الاتجاهات الأصولية التقليدية.

**المبحث الأول: الأسس المعرفية للعقلانية الاجتهادية عند الشهيد الصدر**

يمثل مشروع السيد محمد باقر الصدر محاولة متقدمة لإعادة بناء العقل الاجتهادي الإمامي على أسس معرفية ومنهجية جديدة، عبر تطوير أدوات الاستدلال الأصولي وإعادة تنظيم العلاقة بين العقل والنص والدليل. وقد استند هذا المشروع إلى رؤية تحليلية عميقة تأثرت بالمنطق الحديث وفلسفة العلم، الأمر الذي جعله أحد أبرز المشاريع التجديدية في الفكر الأصولي المعاصر.

**المطلب الأول: مفهوم العقلانية الاجتهادية وأسسها الفكرية**

**أولاً: مفهوم العقلانية الاجتهادية عند الشهيد الصدر**

لا تُفهم العقلانية الاجتهادية عند الشهيد محمد باقر الصدر بوصفها دعوة إلى تغليب العقل على النص أو الاستغناء عن المرجعية الدينية، بل بوصفها منهجاً معرفياً يسعى إلى توظيف العقل في تنظيم عملية الاستنباط وتحليل الأدلة والكشف عن القواعد الحاكمة للفهم الفقهي. فالعقل عند الصدر ليس بديلاً عن النص، وإنما أداة لفهمه وإدراك مناطاته وآليات دلالته، ومن هنا ارتبطت العقلانية الاجتهادية لديه بإعادة بناء المنهج الأصولي نفسه، لا بمجرد تعديل بعض مسائله الجزئية.

وقد رأى الصدر أن علم الأصول لا ينبغي أن يبقى مجرد مجموعة من القواعد الموروثة أو المناقشات الجدلية المتراكمة، بل يجب أن يتحول إلى علم منهجي يدرس آليات إنتاج المعرفة الاجتهادية وطبيعة

الاستدلال الفقهي (الصدر، 2006، ص17). ولذلك اتجه إلى إعادة صياغة البنية الداخلية لعلم الأصول بطريقة تكشف عن الترابط المنهجي بين مسائله المختلفة، وتربط القواعد الأصولية بوظيفتها المعرفية داخل عملية الاستنباط.

ويؤكد زكي الميلاد أن الصدر نقل التفكير الأصولي من الطابع التقريري التقليدي إلى الطابع التحليلي النقدي، عبر بناء رؤية جديدة للعقل الاجتهادي تقوم على الدقة المفهومية والتحليل المنهجي (الميلاد، 2004، ص53).

**ثانياً: الأساس المعرفي للعقلانية الاجتهادية**

اعتمدت العقلانية الاجتهادية عند الشهيد الصدر على أساس معرفي يقوم على إعادة النظر في طبيعة اليقين والمعرفة وطرق تكوينهما. وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في كتاب الأسس المنطقية للاستقراء، حيث حاول الصدر معالجة مشكلة الاستقراء التي عجز المنطق الأرسطي التقليدي عن تقديم تفسير مقنع لها. فبدل النظر إلى الاستقراء باعتباره انتقالاً ناقصاً من الجزئيات إلى الكليات، قدّم الصدر تفسيراً احتمالياً للمعرفة يقوم على تراكم القرائن والشواهد بصورة تؤدي إلى تكوين اليقين الموضوعي (الصدر، 1971، ص32).

ومن خلال ذلك، أعاد الصدر تفسير العلاقة بين الاحتمال واليقين، وعدّ الاحتمال عنصراً عقلانياً داخل عملية إنتاج المعرفة، وليس مجرد حالة ظنية غير معتبرة. وقد مكّن هذا التصور من توسيع دائرة التحليل الأصولي وإعادة فهم الكثير من المباحث المرتبطة بالحجية والكشف والاستدلال (الرفاعي، 2019، ص91).

كما ارتبط هذا التوجه بتأثر الصدر بفلسفة العلم الحديثة، خاصة ما يتعلق بطبيعة المعرفة العلمية وآليات تشكل القوانين العامة. فقد أدرك أن العلوم الحديثة لم تعد تعتمد على اليقين المطلق بقدر اعتمادها على النماذج الاحتمالية والتفسير الاستقرائي، وهو ما حاول توظيفه داخل علم الأصول (الحيدري، 2021، ص114).

**ثالثاً: نقد البنية التقليدية لعلم الأصول**

انطلق الشهيد الصدر من قناعة مفادها أن جزءاً من أزمة الفكر الأصولي يعود إلى سيطرة النزعة المدرسية التقليدية التي حولت بعض مباحث الأصول إلى جدل لفظي بعيد عن الوظيفة الحقيقية لهذا العلم. ولذلك سعى إلى تجاوز الطابع التجزيئي للمباحث الأصولية، عبر إعادة تنظيمها ضمن رؤية منهجية موحدة تقوم على التحليل العقلي والترابط الداخلي بين القواعد.

ويتضح ذلك في مشروع الحلقات، الذي لم يكن مجرد كتاب تعليمي، بل مشروعاً لإعادة هندسة علم الأصول وبناء عقلية اجتهادية جديدة قادرة على التعامل مع الدليل الشرعي بصورة أكثر عمقاً وتحليلاً (الصدر، 2006، ص21). وقد ظهر هذا التوجه في طريقة معالجته لمباحث الحجية والقطع والظن والأصول العملية، حيث ربط كل مبحث بوظيفته المعرفية داخل عملية الاستنباط.

ويرى محمد عبد الجبار أن المدرسة الأصولية الصدرية مثّلت انتقالاً من المنهج الجدلي التقليدي إلى المنهج التحليلي المنظم، وهو ما منح الفكر الأصولي بعداً معرفياً جديداً (عبد الجبار، 2008، ص77).

**رابعاً: العلاقة بين العقل والنص في المشروع الصدري**

لم يسعَ الشهيد الصدر إلى تقديم عقلانية منفصلة عن النص الديني، بل حاول تأسيس علاقة تكاملية بين العقل والنص داخل العملية الاجتهادية. فالعقل عنده يؤدي وظيفة تنظيم الفهم وتحليل الدلالة والكشف عن طبيعة الحجية، بينما يبقى النص هو المرجعية العليا للتشريع.

ومن هنا رفض الصدر الاتجاهات التي تؤدي إلى تجميد النصوص عبر الفهم الحرفي الجامد، كما رفض في الوقت نفسه الاتجاهات التي تذيب النص داخل التأويل العقلي المفتوح. ولذلك سعى إلى بناء منهج وسطي يحافظ على أصالة النص ويمنح العقل دوره التحليلي داخل عملية الاستنباط (الحائري، 1998، ص63).

كما أن مفهوم "السيرة العقلائية" عند الصدر يمثل مثالاً واضحاً على هذا التوازن، إذ تعامل معها بوصفها مرتكزاً عقلائياً يكشف عن طبيعة الفهم العرفي للدليل الشرعي، لا باعتبارها مصدراً مستقلاً عن النص (الصدر، 2006، ص118).

**خامساً: العقلانية الاجتهادية بوصفها مشروعاً تجديدياً**

إن أهمية العقلانية الاجتهادية عند الشهيد الصدر لا تكمن فقط في تطوير بعض مباحث الأصول، بل في كونها مشروعاً متكاملاً لإعادة تأسيس المنهج الاجتهادي الإمامي على أسس معرفية حديثة. فقد حاول الصدر أن يجعل علم الأصول أكثر ارتباطاً بطبيعة المعرفة الإنسانية المعاصرة، وأكثر قدرة على استيعاب التحولات الفكرية والعلمية الحديثة، دون التخلي عن البنية المرجعية للتراث الأصولي الإمامي.

ولهذا يُعدّ مشروعه من أبرز المشاريع التي أسهمت في نقل الفكر الأصولي الإمامي من الطابع المدرسي التقليدي إلى الطابع التحليلي المنهجي، وهو ما جعله مؤثراً بعمق في الدراسات الأصولية المعاصرة داخل الحوزة العلمية وخارجها (ملاط، 1993، ص141).

**المطلب الثاني: المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال في مشروع الشهيد الصدر**

يُعدّ المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال من أبرز المرتكزات المعرفية التي قام عليها المشروع الفكري والأصولي للسيد محمد باقر الصدر، إذ مثّلت هذه الرؤية محاولة جادة لإعادة بناء أسس المعرفة والاستدلال داخل الفكر الإسلامي المعاصر، ولا سيما في مجال علم أصول الفقه. وقد أدرك الصدر أن المنهج الأصولي التقليدي ظل لفترات طويلة متأثراً بالبنية الأرسطية الكلاسيكية التي تقوم على القياس الصوري واليقين البرهاني الصارم، في حين أن المعرفة العلمية الحديثة تجاوزت هذا النمط من التفكير واعتمدت على الاستقراء والاحتمال بوصفهما أساساً لتكوين المعرفة العلمية. ومن هنا جاءت محاولته لتأسيس منطق استقرائي جديد قادر على تفسير كيفية تولد اليقين من التراكم الاحتمالي للقرائن والمعطيات (الصدر، 1971، ص11).

**أولاً: مفهوم المنطق الاستقرائي عند الشهيد الصدر**

ينطلق المنطق الاستقرائي عند الشهيد الصدر من نقد التصور التقليدي للاستقراء الذي كان ينظر إليه بوصفه انتقالاً ناقصاً من الجزئيات إلى الكليات دون امتلاك مبرر منطقي كافٍ لليقين الناتج عنه. وقد رأى الصدر أن المنطق الأرسطي عجز عن تقديم تفسير علمي مقنع لطبيعة المعرفة الاستقرائية، الأمر الذي أدى إلى بقاء العلاقة بين التجربة واليقين قائمة على افتراضات غير مبرهنة منطقياً (الصدر، 1971، ص24).

وفي مقابل ذلك، حاول الصدر بناء تفسير جديد للاستقراء يعتمد على حساب الاحتمال، حيث رأى أن تراكم الشواهد والقرائن يؤدي تدريجياً إلى ارتفاع درجة الاحتمال حتى يصل العقل إلى مستوى من التصديق الموضوعي القريب من اليقين. وبهذا لم يعد اليقين قائماً على الضرورة المنطقية الصورية، بل على التراكم الاحتمالي المنظم للمعطيات (الحيدري، 2021، ص131).

وقد مثّل هذا التصور تحولاً مهماً في طبيعة التفكير المعرفي عند الصدر، لأنه نقل الاستقراء من دائرة الحدس أو الافتراض إلى دائرة التحليل العقلي القابل للتفسير المنهجي، وهو ما جعله يحاول توظيف هذه الرؤية داخل علم الأصول لاحقاً.

**ثانياً: نظرية الاحتمال وأسس المعرفة**

احتلت نظرية الاحتمال موقعاً محورياً في المشروع الفكري للشهيد الصدر، إذ تعامل معها بوصفها أداة معرفية تفسر كيفية تشكل المعرفة الإنسانية بصورة عامة، والمعرفة الاجتهادية بصورة خاصة. وقد رفض الصدر النظر إلى الاحتمال باعتباره نقيضاً لليقين أو حالة ذهنية ناقصة، بل اعتبره مرحلة عقلانية طبيعية في تكوين المعرفة، يمكن أن تتطور عبر تراكم المؤيدات والقرائن إلى مستوى من الاطمئنان الموضوعي (الصدر، 1971، ص83).

ومن خلال ذلك، أعاد الصدر تفسير عدد من المفاهيم الأصولية التقليدية، مثل:

- حجية الظهور
- التواتر
- السيرة العقلائية
- العلم الإجمالي

إذ رأى أن كثيراً من هذه المفاهيم تقوم في حقيقتها على أساس احتمالي عقلائي، وليس على يقين منطقي صارم كما كان يُتصور في بعض الصياغات التقليدية (الحائري، 1998، ص104).

كما أن الصدر حاول أن يربط بين نظرية الاحتمال وطبيعة المعرفة العلمية الحديثة، حيث رأى أن العلوم الطبيعية نفسها تقوم على قوانين استقرائية احتمالية، وأن العقل البشري يتعامل مع هذه القوانين بوصفها حقائق موضوعية نتيجة التراكم الكمي للقرائن التجريبية (الرفاعي، 2019، ص95).

**ثالثاً: نقد المنطق الأرسطي التقليدي**

يُعدّ نقد المنطق الأرسطي أحد الجوانب المركزية في مشروع الشهيد الصدر، إذ رأى أن الفكر الإسلامي، بما فيه علم الأصول، ظل خاضعاً لفترات طويلة لمنطق يقوم على القياس الصوري واليقين البرهاني المغلق، الأمر الذي حدّ من قدرة العقل الاجتهادي على استيعاب التحولات المعرفية الحديثة. وقد بيّن الصدر أن المنطق التقليدي يواجه أزمة حقيقية في تفسير المعرفة العلمية، لأنه يعجز عن بيان الكيفية التي ينتقل بها العقل من الملاحظة الجزئية إلى القانون الكلي. ولذلك حاول أن يقدم بديلاً معرفياً يقوم على تفسير هذا الانتقال من خلال الاحتمال الموضوعي والتراكم الاستقرائي للمعطيات (الصدر، 1971، ص55).

غير أن الصدر لم يكن يسعى إلى إلغاء المنطق القديم بصورة كلية، بل إلى تجاوزه وتطويره بما ينسجم مع طبيعة المعرفة المعاصرة. ولهذا جاءت محاولته أقرب إلى إعادة تأسيس للمنهج العقلي، لا مجرد رفض للتراث المنطقي السابق (الميلاد، 2004، ص74).

**رابعاً: أثر المنطق الاستقرائي في الفكر الأصولي عند الصدر**

لم يبقِ الشهيد الصدر مشروعه الاستقرائي داخل الإطار الفلسفي النظري، بل انعكس بصورة واضحة على معالجته للمباحث الأصولية في كتاب دروس في علم الأصول. فقد ظهر تأثير المنطق الاستقرائي في تحليله لمفهوم الحجية، وطبيعة الكشف، وآليات فهم الدليل الشرعي، حيث اتجه إلى تفسير كثير من العمليات الاجتهادية بوصفها عمليات عقلائية احتمالية تعتمد على تراكم المؤشرات والقرائن (الصدر، 2006، ص116).

ومن أبرز تطبيقات ذلك مفهوم "السيرة العقلائية"، الذي تعامل معه الصدر بوصفه تعبيراً عن منطق العقل الجمعي في التعامل مع الاحتمالات والمؤشرات، لا مجرد ممارسة عرفية منفصلة عن البناء المعرفي للعقل (عبد الجبار، 2008، ص81).

كما أن رؤيته للعلم الإجمالي والأصول العملية تكشف عن حضور واضح للتفكير الاحتمالي في تحليل الوظيفة العملية للمكلف، وهو ما منح الفكر الأصولي عنده طابعاً أكثر مرونة وارتباطاً بالواقع المعرفي المعاصر.

**خامساً: القيمة المعرفية للمشروع الاستقرائي عند الشهيد الصدر**

تكمن أهمية المشروع الاستقرائي عند الشهيد الصدر في كونه محاولة لإعادة تأسيس العقل الاجتهادي الإسلامي على قاعدة معرفية حديثة تستوعب التحولات الفكرية والعلمية المعاصرة، دون التفريط بأصالة المرجعية الدينية. فقد سعى الصدر إلى بناء نموذج معرفي يجمع بين العقلانية الحديثة والمنظومة الأصولية الإمامية، وهو ما منح مشروعه بعداً فلسفياً يتجاوز الإطار الفقهي التقليدي.

ومن هنا لم يعد علم الأصول عند الصدر مجرد علم بالقواعد اللفظية أو الأصول العملية، بل أصبح علماً يبحث في طبيعة المعرفة الاجتهادية وآليات تكوينها وشروط حجيتها، وهو ما جعل مشروعه يمثل تحولاً نوعياً في تاريخ الفكر الأصولي الإمامي المعاصر (ملاط، 1993، ص148).

**المبحث الثاني: تجديد علم أصول الفقه في مشروع الشهيد الصدر**

مثّل مشروع السيد محمد باقر الصدر مرحلة متقدمة في مسار تطور الفكر الأصولي الإمامي، إذ اتجه إلى إعادة بناء علم أصول الفقه بصورة تتجاوز الطابع المدرسي التقليدي الذي هيمن على كثير من المباحث الأصولية لقرون طويلة. ولم يكن هدف الصدر مجرد إعادة صياغة المسائل أو تبسيطها تعليمياً، بل السعي إلى تأسيس منهج أصولي جديد أكثر انسجاماً مع طبيعة المعرفة الحديثة ومتطلبات العقل الاجتهادي المعاصر. ومن هنا جاءت محاولته لتطوير البنية المنهجية لعلم الأصول وإعادة تنظيم مباحثه على أساس تحليلي مترابط.

**المطلب الأول: إعادة بناء المنهج الأصولي وتطوير مباحثه**

**أولاً: التحول من الطابع المدرسي إلى البناء المنهجي**

اتجه الشهيد الصدر إلى تجاوز النمط التقليدي الذي ساد في الدراسات الأصولية، والقائم على عرض الأقوال والخلافات بصورة تجزيئية يغلب عليها الطابع الجدلي، نحو بناء منهجي متكامل يربط بين المباحث الأصولية ضمن رؤية معرفية واحدة. فقد رأى أن علم الأصول لا ينبغي أن يبقى مجرد تجميع لقواعد متفرقة، بل يجب أن يتحول إلى علم يبحث في القوانين العامة التي تتحكم في عملية الاستنباط وطبيعة المعرفة الاجتهادية (الصدر، 2001، ص12).

وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في مشروع الحلقات، حيث أعاد الصدر ترتيب مباحث علم الأصول بصورة تكشف عن ترابط منطقي بين القواعد والمفاهيم، مع الحرص على الانتقال التدريجي من القضايا البسيطة إلى المركبة ضمن بناء معرفي متماسك. وهذا ما منح مشروعه طابعاً منهجياً يختلف عن كثير من المصنفات الأصولية التقليدية (الحكيم، 2005، ص49).

**ثانياً: تطوير البنية الداخلية للمباحث الأصولية**

لم يقتصر تجديد الشهيد الصدر على الشكل المنهجي لعلم الأصول، بل امتد إلى إعادة النظر في البنية الداخلية للمباحث الأصولية نفسها، من خلال إعادة تعريف عدد من المفاهيم المركزية وتحليلها بطريقة أكثر دقة وعمقاً.

ففي مبحث الحجية، على سبيل المثال، لم يتعامل الصدر مع الحجية بوصفها مفهوماً تعبدياً صرفاً، بل حاول تفسيرها ضمن إطار معرفي يرتبط بوظيفة الدليل في الكشف عن الواقع، وهو ما أدى إلى تطوير فهم جديد للعلاقة بين الدليل واليقين والكشف الاحتمالي (الصدر، 2005، ص77).

كما عمل على إعادة تنظيم مباحث القطع والظن والأصول العملية ضمن رؤية موحدة تنطلق من دراسة "الوظيفة العملية للمكلف"، بدل الاقتصار على المناقشات اللفظية المجردة التي طبعت كثيراً من الكتابات الأصولية السابقة (الهاشمي، 1999، ص92).

**ثالثاً: التجديد في منهج عرض المسائل الأصولية**

من أبرز مظاهر التجديد في مشروع الشهيد الصدر اعتماده أسلوباً جديداً في عرض المسائل الأصولية، يقوم على:

- تحديد الإشكالية العلمية بدقة
- تحليل منشأ الخلاف
- تفكيك المقدمات الفكرية للمسألة
- إعادة بناء النتائج بصورة منهجية

وقد منح هذا الأسلوب البحث الأصولي طابعاً تحليلياً أكثر عمقاً، وساعد على الانتقال من مجرد نقل الأقوال إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها تلك الأقوال (الفضلي، 2002، ص64).

كما تميز الصدر باهتمامه بالجانب التعليمي والمنهجي في آن واحد، إذ لم يكن هدفه تبسيط علم الأصول فحسب، بل تكوين عقلية اجتهادية قادرة على ممارسة التحليل والاستنباط بصورة منظمة. ولهذا جاءت الحلقات بوصفها مشروعاً لبناء "الذهنية الأصولية" لا مجرد كتاب دراسي تقليدي (الطبطبائي، 2010، ص118).

**رابعاً: إعادة تنظيم العلاقة بين القواعد الأصولية**

أدرك الشهيد الصدر أن كثيراً من مباحث علم الأصول تعاني من التشتت وعدم الترابط المنهجي، ولذلك سعى إلى إعادة تنظيم العلاقة بين القواعد الأصولية ضمن إطار نظري أكثر وحدة واتساقاً.

فقد حاول الربط بين:

- مباحث الألفاظ
- الحجج والأمارات
- الأصول العملية
- مباحث القطع والظن

بوصفها حلقات مترابطة داخل عملية الاستنباط، لا مباحث منفصلة عن بعضها. وهذا ما جعل البناء الأصولي عنده أقرب إلى "النظام المعرفي" منه إلى التجميع التقليدي للمسائل (السبحاني، 2007، ص133).

وقد ساعد هذا التوجه في تطوير فهم أكثر عمقاً لوظيفة علم الأصول، وتحويله من علم جدلي إلى علم منهجي يبحث في آليات إنتاج الحكم الشرعي.

**خامساً: أثر التجديد الصدري في الدراسات الأصولية المعاصرة**

أحدث مشروع الشهيد الصدر أثراً واسعاً في الدراسات الأصولية الإمامية المعاصرة، سواء على مستوى المناهج التعليمية أو على مستوى طبيعة البحث الأصولي نفسه. فقد أصبحت الحلقات تمثل نموذجاً تدريسياً جديداً في عدد من الحوزات العلمية، كما تأثر كثير من الباحثين بمنهجه التحليلي في دراسة المباحث الأصولية.

كما ساعد المشروع الصدري على فتح باب التفاعل بين الفكر الأصولي والعلوم الإنسانية الحديثة، خاصة في مجالات:

- فلسفة العلم
- نظرية المعرفة
- المنطق الحديث
- التحليل اللغوي

وهو ما منح الفكر الأصولي المعاصر قدرة أكبر على استيعاب التحولات الفكرية الحديثة دون الانفصال عن مرجعيته التراثية (الجناتي، 2014، ص201).

ومن هنا يمكن القول إن تجديد الشهيد الصدر لم يكن مجرد تطوير لبعض المباحث الجزئية، بل محاولة لإعادة تأسيس المنهج الأصولي الإمامي ضمن رؤية معرفية جديدة، جعلت علم الأصول أكثر قدرة على أداء وظيفته الاجتهادية في العصر الحديث.

**المطلب الثاني: مظاهر التجديد في الحجية والأصول العملية والسيرة العقلائية**

شكّل مبحث الحجية والأصول العملية والسيرة العقلائية أحد أهم الميادين التي تجلّى فيها التجديد الأصولي عند السيد محمد باقر الصدر، إذ لم يتعامل مع هذه المباحث بوصفها قضايا فنية منفصلة، بل بوصفها جزءاً من البناء المعرفي للعقل الاجتهادي وآليات إنتاج الحكم الشرعي. ولذلك سعى إلى إعادة تفسير هذه المفاهيم ضمن رؤية عقلانية تحليلية تتجاوز الطابع التقليدي الذي اتسمت به كثير من الدراسات الأصولية السابقة، مع المحافظة على المرجعية النصية للمنظومة الأصولية الإمامية.

**أولاً: التجديد في مفهوم الحجية**

يُعدّ مفهوم الحجية من المحاور المركزية في علم أصول الفقه، وقد شهد عند الشهيد الصدر تطوراً ملحوظاً من حيث التحليل والبناء المعرفي. ففي حين ركّزت الاتجاهات الأصولية التقليدية على الحجية بوصفها صفة تعبدية تُمنح لبعض الأدلة، حاول الصدر إعادة تفسيرها ضمن إطار معرفي يرتبط بوظيفة الدليل في الكشف عن الواقع.

فالحجية عند الصدر لا تنفصل عن طبيعة المعرفة التي ينتجها الدليل، ولذلك ربط بين الحجية والكشف والاحتمال ودرجة الوثوق العقلائي، وعدّ أن قيمة الدليل لا تتحدد بمجرد اعتباره الشرعي، بل بقدرته على تحقيق الكشف الموضوعي بدرجة يعتد بها عقلائياً (الصدر، 2005، ص115).

ومن هنا أعاد الصدر تحليل عدد من الأدلة الشرعية، مثل:

- خبر الواحد
- الظهور اللفظي
- الإجماع
- السيرة العقلائية

في ضوء معيار الكشف العقلائي، بدل الاقتصار على المعالجة التقليدية التي تفصل بين البعد المعرفي والبعد التعبدي للدليل (الهاشمي، 1999، ص143).

وقد منح هذا التصور مفهوم الحجية طابعاً أكثر ارتباطاً بنظرية المعرفة، وجعل عملية الاستنباط أقرب إلى النشاط العقلي التحليلي منها إلى التطبيق الآلي للقواعد الموروثة.

**ثانياً: التجديد في الأصول العملية**

من أبرز مظاهر التجديد في مشروع الشهيد الصدر إعادة تنظيم الأصول العملية ضمن رؤية تقوم على دراسة "الوظيفة العملية للمكلف" عند فقدان الدليل القطعي أو الظني المعتبر. وقد حاول الصدر تجاوز الصياغات التقليدية التي تناولت الأصول العملية بصورة متفرقة، عبر بناء تصور منهجي يربط بينها ضمن إطار موحد.

وقد ظهر ذلك بوضوح في معالجته لأصول:

- البراءة
- الاحتياط
- التخيير
- الاستصحاب

حيث لم يدرسها بوصفها قواعد مستقلة فحسب، بل باعتبارها أدوات عقلائية لتنظيم الموقف العملي للمكلف في حالات الشك وعدم اليقين (الصدر، 2006، ص214).

كما تميز الصدر بتطويره لمفهوم "حق الطاعة"، الذي جعله أساساً لتحليل العلاقة بين المكلَّف والتكليف الشرعي، إذ رأى أن الإنسان بحكم العبودية لله تعالى يتحمل مسؤولية الطاعة حتى في موارد الشك المحتمل بالتكليف، ما لم يقم دليل على الترخيص. وقد شكّل هذا المفهوم تطوراً مهماً في تفسير الأساس العقلي لبعض الأصول العملية، ولا سيما أصل الاحتياط (الفياض، 2011، ص87). ومن خلال ذلك، نقل الصدر الأصول العملية من دائرة الجدل النظري إلى دائرة التحليل الوظيفي المرتبط بسلوك المكلف العملي، وهو ما منح هذه المباحث بعداً معرفياً ومنهجياً أكثر عمقاً.

**ثالثاً: السيرة العقلائية وإعادة بناء العلاقة بين العقل والنص**

احتلت السيرة العقلائية موقعاً مهماً في المشروع الأصولي عند الشهيد الصدر، إذ تعامل معها بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لفهم طبيعة السلوك العقلائي في التعامل مع الأدلة والاحتمالات. ولم يقتصر دور السيرة عنده على كونها دليلاً ثانوياً، بل اعتبرها كاشفة عن طبيعة المنهج العقلائي الذي يتحرك ضمنه الإنسان في بناء المعرفة واتخاذ المواقف العملية.

وقد حاول الصدر إعادة تفسير السيرة العقلائية بعيداً عن الفهم التقليدي الذي يختزلها في مجرد "سلوك عرفي"، حيث ربطها بالبنية العقلية العامة للإنسان وطريقة تعامله مع القرائن والاحتمالات في الحياة اليومية (الصدر، 2005، ص173).

ومن هنا أصبحت السيرة العقلائية عنده جزءاً من النظرية العامة للحجية، لأنها تعبّر عن الطريقة التي يمنح بها العقل الإنساني الثقة لبعض المؤشرات والدلالات في ضوء التجربة والتراكم الاحتمالي. ولهذا تعامل معها الصدر بوصفها تعبيراً عن العقل العملي الجمعي، لا مجرد ممارسة اجتماعية عابرة (السبحاني، 2007، ص159).

وقد ساعد هذا الفهم في بناء علاقة أكثر توازناً بين العقل والنص، حيث لم يعد العقل مجرد أداة لفهم الألفاظ، بل عنصراً فاعلاً في تنظيم عملية الاستنباط والكشف عن الحجية.

**رابعاً: البعد المعرفي للتجديد الأصولي عند الصدر**

تكشف معالجة الشهيد الصدر لمباحث الحجية والأصول العملية والسيرة العقلائية عن وجود مشروع معرفي متكامل يسعى إلى إعادة تأسيس علم الأصول على قاعدة عقلية حديثة. فقد حاول الصدر أن يجعل علم الأصول أكثر ارتباطاً بطبيعة المعرفة الإنسانية وآليات تشكلها، بدل بقائه أسيراً للصياغات التقليدية المغلقة.

ومن خلال ذلك، انتقل الفكر الأصولي عنده من التركيز على الجانب الشكلي للقواعد إلى دراسة الأساس المعرفي الذي تقوم عليه تلك القواعد، وهو ما أضفى على مشروعه طابعاً فلسفياً وتحليلياً واضحاً (الجناتي، 2014، ص224).

كما أن هذا التوجه أسهم في تطوير قدرة الفكر الأصولي على التعامل مع التحولات الفكرية المعاصرة، وربط عملية الاجتهاد بالبنية العقلائية العامة للمعرفة الإنسانية.

**خامساً: أثر التجديد الصدري في الدراسات الأصولية الحديثة**

أحدثت الرؤية الصدرية لمباحث الحجية والأصول العملية والسيرة العقلائية تأثيراً واسعاً في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر، إذ تبنى عدد من الباحثين منهجه التحليلي في دراسة الأدلة والقواعد الأصولية، كما تأثرت المناهج الحوزوية الحديثة بطريقة معالجته للمباحث الأصولية.

وقد أسهم هذا المشروع في إعادة فتح النقاش حول:

- طبيعة الحجية
- حدود الكشف
- العلاقة بين الاحتمال واليقين
- دور العقل في الاستنباط

وهو ما جعل الفكر الأصولي أكثر انفتاحاً على مباحث فلسفة المعرفة والمنطق الحديث (الحكيم، 2005، ص103). ومن هنا يمكن القول إن تجديد الشهيد الصدر في هذه المباحث لم يكن تجديداً جزئياً أو شكلياً، بل كان جزءاً من مشروع أوسع لإعادة بناء العقل الاجتهادي الإمامي ضمن رؤية معرفية ومنهجية حديثة.

**المبحث الثالث: القراءة النقدية للمشروع الأصولي الصدري**

لا تكتمل دراسة مشروع السيد محمد باقر الصدر إلا بقراءته قراءة نقدية تكشف أثره في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر، وتحدد موقعه بين الامتداد للتراث والتجديد في المنهج. فقد كان مشروعه محاولة واعية لإعادة بناء العقل الأصولي، لا من خارج المنظومة الإمامية، بل من داخلها، وبأدوات تحليلية أكثر قدرة على فهم النص والدليل والواقع.

**المطلب الأول: أثر المشروع الصدري في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر**

**أولاً: نقل الدرس الأصولي من التراكم المدرسي إلى البناء المنهجي**

أحدث مشروع الشهيد الصدر أثراً واضحاً في طريقة تناول علم أصول الفقه داخل المدرسة الإمامية؛ إذ لم يتعامل مع الأصول بوصفه مجموعة مسائل متراكمة، بل بوصفه علماً ذا وظيفة منهجية مرتبطة بتنظيم عملية الاستنباط. وقد عبّر عن ذلك في تعريفه لعلم الأصول بأنه العلم بالعناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي، وهو تعريف يكشف عن نقل مركز الاهتمام من حفظ القاعدة إلى فهم وظيفتها داخل العملية الاجتهادية (الصدر، 1975، ص8).

وقد انعكس هذا الفهم في إعادة ترتيب مباحث الأصول، بحيث لم تعد المسائل تعرض بطريقة تجميعية، بل ضمن بناء متدرج يربط بين الدليل، والحجية، والوظيفة العملية. وهذا التحول جعل المشروع الصدري مؤثراً في مناهج التعليم الأصولي، ولا سيما من خلال كتاب دروس في علم الأصول الذي صار نموذجاً تعليمياً وتحليلياً في عدد من البيئات الحوزوية.

**ثانياً: تعميق البعد العقلي في الاجتهاد الإمامي**

من أبرز آثار المشروع الصدري أنه أعاد الاعتبار للبعد العقلي في علم الأصول، لكن من دون أن يحوّل العقل إلى سلطة منفصلة عن النص. فالعقل عند الصدر يمارس وظيفة تحليلية ومنهجية؛ فهو يدرس طبيعة الدليل، ويفسر كيفية تولد الحجية، ويحدد موقع الاحتمال واليقين داخل الاستنباط.

وهذا الاتجاه ينسجم مع الروح القرآنية التي تدعو إلى إعمال النظر والتفكر، كما في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾ [النساء: 82]، وقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ [الزمر: 9]. فالعقلانية هنا ليست خروجاً على النص، بل تعميق لمنهج فهمه واستنباط دلالاته. وقد أشار محمد مهدي الآصفي إلى أن الصدر كان ينظر إلى الاجتهاد بوصفه عملية عقلية مركبة، تتجاوز حدود الفهم اللفظي المباشر إلى تحليل البناء الكلي للدليل الشرعي وموقعه في منظومة التشريع (الآصفي، 2001، ص42).

**ثالثاً: أثره في تطوير مفهوم الحجية والدليل**

أثّر المشروع الصدري بوضوح في إعادة قراءة مفهوم الحجية داخل الفكر الأصولي الإمامي. فبدل الاقتصار على النظر إلى الحجية بوصفها جعلاً تعبدياً فحسب، حاول الصدر ربطها بمستوى الكشف الذي

يحققه الدليل، وبالطريقة العقلائية في التعامل مع الاحتمالات والقرائن. وبهذا أصبح البحث في الحجية عنده أقرب إلى بحث معرفي في قيمة الدليل، لا مجرد بحث فني في اعتباره الشرعي. وقد استفاد عدد من تلامذته ومقرري أبحاثه من هذا المسار، ولا سيما في التقريرات الأصولية التي أظهرت عمق تحليله لمباحث الأمارات والأصول العملية، حيث برزت الحجية بوصفها نقطة التقاء بين العقل، والشرع، والارتكاز العقلائي (الشاهرودي، 1996، ج1، ص95).

وهذا الاتجاه منح الفكر الأصولي المعاصر قدرة أكبر على التعامل مع قضايا الدليل الشرعي بمنهج تحليلي، لا يكتفي بتقرير النتائج، بل يبحث في أسسها المعرفية.

**رابعاً: أثره في تجديد مباحث الأصول العملية**

لم يكن أثر الصدر محدوداً في مباحث الدليل والحجية، بل امتد إلى الأصول العملية، ولا سيما من خلال إعادة تحليل وظيفة المكلف في حالات الشك. فقد أعاد صياغة العلاقة بين الشك والتكليف على أساس أكثر ارتباطاً بمفهوم المسؤولية الشرعية، وهو ما يظهر في بحثه عن منجزية الاحتمال وحق الطاعة.

وقد أتاح هذا التصور فهماً أكثر عمقاً للأصول العملية؛ إذ لم تعد مجرد قواعد احتياطية يلجأ إليها الفقيه عند فقدان الدليل، بل صارت جزءاً من نظرية أوسع في تحديد الموقف العملي تجاه الشريعة. وهذا المعنى قريب من دلالة قوله تعالى: ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ [التغابن: 16]، حيث يتأسس التكليف العملي على مقدار القدرة والمعرفة والمسؤولية.

و يلاحظ محمد رضا السيستاني أن مباحث الأصول العملية بعد الصدر اكتسبت بعداً تحليلياً أكبر، خصوصاً في تفسير العلاقة بين الشك، والمنجزية، والمعذرية، والوظيفة العملية للمكلف (السيستاني، 2012، ص118).

**خامساً: أثره في تكوين جيل أصولي جديد**

من الآثار المهمة للمشروع الصدري أنه لم يبقَ حبيس المؤلفات، بل أسهم في تكوين اتجاه أصولي جديد داخل الحوزة العلمية، ظهر في أعمال عدد من تلامذته والباحثين المتأثرين به. فقد ساعدت طريقته في التحليل على نشوء ذهنية أصولية تميل إلى التفكيك المنهجي، ودراسة منشأ المسألة، وربطها بنظرية أوسع في الدليل والمعرفة.

ومن هنا يمكن القول إن الصدر لم يقدّم نتائج أصولية فحسب، بل قدّم طريقة في التفكير الأصولي. وهذه الطريقة أثّرت في بحوث لاحقة تناولت مباحث القطع، والحجية، والسيرة العقلائية، والعلم الإجمالي، والأصول العملية بمنهج تحليلي أكثر عمقاً (الحكيم، 2008، ص73).

**سادساً: حدود الأثر الصدري في الفكر الأصولي المعاصر**

على الرغم من الأثر الكبير للمشروع الصدري، فإن انتشاره لم يكن كاملاً ولا متساوياً في جميع المدارس الأصولية الإمامية. فقد بقيت بعض الاتجاهات الحوزوية محافظة على الصياغات التقليدية، وتعاملت مع مشروع الصدر بوصفه تطويراً تعليمياً أو تنظيمياً أكثر من كونه تحولاً معرفياً شاملاً. كما أن بعض مباحثه، ولا سيما المتصلة بالمنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال، لم تتحول إلى جزء راسخ من الدرس الأصولي العام بالقدر نفسه الذي حضر فيه مشروعه التعليمي في الحلقات. وهذا يعني أن أثر الصدر كان عميقاً من حيث النوع، لكنه متفاوت من حيث الامتداد المؤسسي. فقد نجح في فتح أفق جديد أمام الفكر الأصولي، إلا أن استيعاب هذا الأفق ظل مرتبطاً بمدى استعداد البيئة العلمية لتبنّي الأسئلة المعرفية التي طرحها، لا بمجرد اعتماد كتبه في الدراسة.

يتضح مما سبق أن أثر المشروع الصدري في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر تمثل في إعادة بناء منهج التفكير الأصولي، وتعميق البعد العقلي في الاجتهاد، وتطوير مباحث الحجية والأصول العملية، والمساهمة في تكوين جيل علمي أكثر حساسية للأسئلة المنهجية والمعرفية. غير أن هذا الأثر ظل بحاجة إلى مزيد من التفعيل النقدي والمؤسسي، حتى لا يبقى التجديد الصدري محصوراً في نطاق الإعجاب النظري أو الاستخدام التعليمي، بل يتحول إلى منهج حي في إنتاج المعرفة الأصولية.

**المطلب الثاني: حدود التجديد والإشكالات النقدية في مشروع الشهيد الصدر**

على الرغم من المكانة العلمية التي احتلها مشروع السيد محمد باقر الصدر في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر، فإن هذا المشروع لم يخلُ من إشكالات نقدية وتساؤلات منهجية تتعلق بحدود التجديد الذي

حققه، ومدى نجاحه في تجاوز البنية التقليدية لعلم أصول الفقه. فالمشروع الصدري، بما يحمله من طابع تحليلي ومعرفي عميق، أثار نقاشات واسعة داخل الأوساط الحوزوية والفكرية حول طبيعة العلاقة بين التراث والتجديد، وحدود توظيف المناهج العقلية الحديثة داخل الفكر الأصولي الإسلامي (الجناتي، 2014، ص231؛ الحيدري، 2021، ص143).

**أولاً: حدود التجديد داخل الإطار الأصولي التقليدي**

يرى عدد من الباحثين أن الشهيد الصدر، رغم ما أحدثه من تطوير منهجي واضح، بقي يتحرك داخل الإطار العام للمدرسة الأصولية الإمامية التقليدية، إذ حافظ على البنية الأساسية لعلم الأصول من حيث:

- مركزية النص
- التقسيم التقليدي للمباحث
- الاعتماد على الأدلة الشرعية الموروثة
- البناء الاجتهادي القائم على الحجية والأصول العملية

ولهذا اعتبر بعض الدارسين أن مشروعه يمثل تطويراً داخلياً للمنظومة الأصولية أكثر من كونه قطيعة معرفية معها (السبحاني، 2007، ص184؛ الآصفي، 2001، ص109).

ومع ذلك، فإن هذا البقاء داخل الإطار التراثي لا يعني غياب التجديد، بل يكشف عن طبيعة المشروع الصدري نفسه، الذي لم يكن يستهدف هدم البناء الأصولي القائم، وإنما إعادة تنظيمه وتطوير أدواته التحليلية. وقد أشار الصدر نفسه إلى أن عملية التجديد يجب أن تنطلق من فهم عميق للتراث لا من القطيعة معه (الصدر، 1975، ص14؛ الشاهرودي، 1996، ج1، ص102).

**ثانياً: إشكالية توظيف المنطق الاستقرائي داخل علم الأصول**

من أكثر الجوانب التي أثارت الجدل في المشروع الصدري محاولته إدخال المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال في دراسة علم الأصول، إذ رأى بعض الباحثين أن هذا التوظيف يواجه صعوبة تتعلق باختلاف طبيعة المعرفة بين العلوم التجريبية والعلوم الشرعية. فالعلوم الطبيعية تعتمد على الملاحظة والتجربة، في حين يقوم علم الأصول على النص والدلالة والاعتبار الشرعي (الحائري، 1998، ص121؛ الرفاعي، 2019، ص99).

وقد حاول الصدر من خلال الأسس المنطقية للاستقراء أن يبرهن على أن المعرفة الإنسانية، حتى في المجال الديني، لا تنفصل عن البنية الاحتمالية للعقل، وأن التراكم الاستقرائي للقرائن يمكن أن يفسر جانباً مهماً من عملية تكوين اليقين الاجتهادي (الصدر، 1971، ص71؛ الحيدري، 2021، ص151). غير أن بعض النقاد رأوا أن هذا التفسير لا يكفي لتغطية جميع المباحث الأصولية، خاصة تلك التي تقوم على التعبد المحض أو الاعتبار الشرعي غير القابل للتفسير الاحتمالي الكامل. ولهذا بقي السؤال مطروحاً حول حدود نجاح المنهج الاستقرائي في تفسير كل آليات الاستنباط الأصولي (السبحاني، 2007، ص191؛ الجناتي، 2014، ص244).

**ثالثاً: التعقيد الفلسفي وصعوبة التلقي الحوزوي**

تميّز المشروع الصدري بعمق فلسفي ومنهجي واضح، غير أن هذا العمق نفسه أدى إلى ظهور إشكالية تتعلق بصعوبة تلقي بعض مباحثه داخل البيئات الحوزوية التقليدية. فقد اتسمت كتابات الصدر، ولا سيما في الأسس المنطقية للاستقراء، بلغة فلسفية وتحليلية تحتاج إلى خلفية معرفية متقدمة في المنطق وفلسفة العلم ونظرية المعرفة (الرفاعي، 2019، ص104؛ الطبطبائي، 2010، ص138). وقد انعكس ذلك على طبيعة انتشار مشروعه؛ إذ لاقت الحلقات قبولاً واسعاً بوصفها منهجاً تدريسياً متدرجاً، في حين بقيت بعض أبعاده الفلسفية والمعرفية محصورة نسبياً داخل الدوائر العلمية المتخصصة (الآصفي، 2001، ص121؛ الحكيم، 2008، ص81).

ومع ذلك، فإن هذا التعقيد لا يمكن اعتباره نقطة ضعف مطلقة، بل يمكن النظر إليه بوصفه نتيجة طبيعية لمحاولة إدخال الفكر الأصولي في حوار مع قضايا معرفية وفلسفية حديثة لم تكن مألوفة في المناهج التقليدية.

**رابعاً: حدود التفاعل المؤسسي مع المشروع الصدري**

على الرغم من التأثير الواسع الذي أحدثه الشهيد الصدر في الفكر الأصولي، فإن مشروعه لم يتحول بصورة كاملة إلى المنهج السائد داخل جميع المؤسسات الحوزوية. فقد ظلت بعض المدارس العلمية متمسكة بالمناهج الكلاسيكية في عرض مباحث الأصول وتحليلها، وهو ما حدّ نسبياً من انتشار البعد الفلسفي والمعرفي للمشروع الصدري (الجناتي، 2014، ص249؛ ملاط، 1993، ص154). ويرتبط ذلك بطبيعة المؤسسة التعليمية التقليدية التي تميل غالباً إلى المحافظة على المناهج المستقرة، والتعامل بحذر مع المشاريع التجديدية ذات الطابع التحليلي والفلسفي العميق. ومع ذلك، فإن تأثير الصدر ظهر بصورة واضحة في عدد من الدراسات الأصولية المعاصرة التي تبنت منهجه التحليلي حتى وإن لم تعتمد جميع نتائجه التفصيلية (الحائري، 1998، ص136؛ الشاهرودي، 1996، ج1، ص118).

**خامساً: الإشكال المتعلق بالعلاقة بين العقل والنص**

أثار المشروع الصدري نقاشاً مهماً حول حدود الدور الذي يمكن أن يؤديه العقل داخل العملية الاجتهادية، خصوصاً بعد توسيع الصدر لدور التحليل العقلي والاحتمالي في تفسير الحجية والدليل. وقد خشي بعض الباحثين من أن يؤدي هذا الاتجاه إلى توسيع دائرة العقل على حساب مركزية النص الشرعي (السبحاني، 2007، ص196؛ الحكيم، 2005، ص111).

غير أن الصدر حاول التأكيد باستمرار على أن العقل لا يستقل بالتشريع، وإنما يمارس وظيفة تفسيرية وتنظيمية داخل إطار المرجعية النصية. وهذا الفهم ينسجم مع التوجيه القرآني الذي يجمع بين الوحي والتفكر العقلي، كما في قوله تعالى:

﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ**﴾ [النساء: 82]، وقوله تعالى:

﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [الرعد: 3].

ومن هنا فإن الإشكال لم يكن في أصل اعتماد العقل، بل في تحديد مجاله ووظيفته داخل عملية الاستنباط الأصولي (الصدر، 2005، ص184؛ الرفاعي، 2019، ص109).

**سادساً: القيمة النقدية للمشروع الصدري**

على الرغم من هذه الإشكالات، فإن المشروع الصدري يبقى من أكثر المشاريع الأصولية المعاصرة قدرة على تحريك الأسئلة المنهجية والمعرفية داخل الفكر الإمامي. فالقيمة الحقيقية لهذا المشروع لا تكمن فقط في نتائجه الأصولية، بل في إعادة فتح النقاش حول:

- طبيعة الاجتهاد
- مفهوم الحجية
- العلاقة بين العقل والنص
- دور الاحتمال في تكوين المعرفة
- الوظيفة المعرفية لعلم الأصول

وقد أسهم ذلك في نقل الفكر الأصولي من الطابع المدرسي المغلق إلى فضاء أكثر انفتاحاً على فلسفة المعرفة والعلوم الإنسانية الحديثة (الحيدري، 2021، ص162؛ الآصفي، 2001، ص129). ولهذا يمكن القول إن حدود المشروع الصدري وإشكالاته لا تقلل من أهميته، بل تكشف عن حيويته الفكرية وقدرته على إنتاج نقاش علمي مستمر، وهي سمة ترتبط عادة بالمشروعات الفكرية الكبرى التي تسعى إلى إعادة بناء مناهج التفكير والمعرفة.

**الخاتمة**

خلص البحث إلى أن مشروع السيد محمد باقر الصدر يمثل أحد أبرز المشاريع التجديدية في الفكر الأصولي الإمامي المعاصر، لما انطوى عليه من محاولة جادة لإعادة بناء المنهج الاجتهادي على أسس معرفية وعقلية حديثة، تجمع بين أصالة التراث الأصولي والانفتاح على مناهج التفكير المعاصر. وقد سعى الشهيد الصدر إلى تجاوز الطابع المدرسي التقليدي لعلم أصول الفقه من خلال تطوير البنية المنهجية للاستدلال، وتعميق البعد التحليلي في دراسة الحجية والدليل والأصول العملية، فضلاً عن توظيف المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال في تفسير آليات تكوين المعرفة الاجتهادية. كما أظهر البحث أن التجديد

الصدري لم يكن مجرد تطوير تعليمي أو إعادة صياغة للمباحث الأصولية، بل كان مشروعاً معرفياً متكاملاً يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقة بين العقل والنص والدليل داخل العملية الاجتهادية. وعلى الرغم من الإشكالات النقدية التي وُجهت إلى المشروع، ولا سيما ما يتعلق بحدود توظيف المنهج الاحتمالي وطبيعة التفاعل المؤسسي معه، فإن المشروع الصدري بقي من أكثر المشاريع الأصولية قدرة على تحريك الأسئلة المنهجية والمعرفية داخل الفكر الإمامي المعاصر.

**نتائج البحث**

١. أثبت البحث أن العقلانية الاجتهادية عند السيد محمد باقر الصدر قامت على أساس معرفي ومنهجي متكامل، لا على مجرد تطوير جزئي لبعض مباحث علم الأصول.
٢. بيّن البحث أن الشهيد الصدر نجح في إدخال البعد التحليلي والمنطقي الحديث إلى الفكر الأصولي الإمامي، خاصة من خلال توظيف المنطق الاستقرائي ونظرية الاحتمال.
٣. كشف البحث أن مشروع الصدر أسهم في إعادة تفسير مفاهيم الحجية والأصول العملية والسيرة العقلائية ضمن رؤية عقلائية معرفية جديدة.
٤. توصّل البحث إلى أن التجديد الصدري بقي في إطار تطوير المنظومة الأصولية الإمامية من الداخل، دون القطيعة مع المرجعية التراثية للنظام الأصولي.
٥. أظهر البحث أن أثر المشروع الصدري تجاوز الجانب التعليمي إلى التأثير في طبيعة التفكير الأصولي المعاصر ومناهج البحث الحوزوي.

**توصيات البحث**

١. ضرورة توسيع الدراسات الأكاديمية المتخصصة في البعد المعرفي والإبستمولوجي لمشروع الشهيد الصدر الأصولي.
٢. الاهتمام بدراسة العلاقة بين المنطق الاستقرائي وفلسفة العلم الحديثة وبين مباحث علم أصول الفقه الإمامي.
٣. إعادة قراءة التراث الأصولي الإمامي في ضوء المناهج التحليلية التي طرحها الشهيد الصدر.
٤. تطوير المناهج الحوزوية بما يتيح تفعيل البعد المنهجي والتحليلي في دراسة علم الأصول.
٥. تشجيع الدراسات المقارنة بين المشروع الأصولي الصدري والمشاريع التجديدية المعاصرة في الفكر الإسلامي.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**القرآن الكريم**

١. الآصفي، محمد مهدي. (2001). الشهيد الصدر: دراسات في حياته وفكره. قم: مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.
٢. الجناتي، محمد إبراهيم. (2014). تطور الفكر الأصولي عند الإمامية. بيروت: دار الهادي.
٣. الحائري، كاظم. (1998). مباحث الأصول. قم: مجمع الفكر الإسلامي.
٤. الحكيم، عبد الهادي. (2008). دراسات في علم الأصول. قم: مؤسسة المنار.
٥. الحكيم، محمد باقر. (2005). علوم القرآن وأصول التفسير. قم: مؤسسة الشهيد المحراب.
٦. الحيدري، كمال. (2021). قراءات في المشروع الفكري للشهيد الصدر. بيروت: دار فراقد.
٧. الرفاعي، عبد الجبار. (2019). الدين والظمأ الأنطولوجي. بيروت: مركز دراسات فلسفة الدين.
٨. السبحاني، جعفر. (2007). الموجز في أصول الفقه. قم: مؤسسة الإمام الصادق.
٩. الشاهرودي، محمود الهاشمي. (1996). بحوث في علم الأصول: تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر، ج1. قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.
١٠. الصدر، محمد باقر. (1971). الأسس المنطقية للاستقراء. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

١١.الصدر، محمد باقر. (1975). المعالم الجديدة للأصول. النجف الأشرف: مطبعة النعمان.
١٢.الصدر، محمد باقر. (2005). بحوث في علم الأصول. قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.
١٣.الصدر، محمد باقر. (2006). دروس في علم الأصول: الحلقة الأولى والثانية. قم: المؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر.
١٤.الطبطبائي، محمد حسين. (2010). أصول الفلسفة والمنهج الواقعي. بيروت: مؤسسة الأعلمي.
١٥.عبد الجبار، محمد. (2008). «المدرسة الأصولية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر». مجلة نصوص معاصرة، العدد 12.
١٦.الفضلي، عبد الهادي. (2002). أصول البحث. بيروت: دار المؤرخ العربي.
١٧.ملاط، شبلي. (1993). تجديد الفقه الإسلامي: محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم. بيروت: دار النهار للنشر.
١٨.الميلاد، زكي. (2004). السيد محمد باقر الصدر والتجديد الفكري والأصولي. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.
١٩.الهاشمي، محمود. (1999). بحوث في علم الأصول. قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.